العلاقات اليمنية - السعودية
مسارات الماضي ورهانات المستقبل

نبيل البكيري
باحث سياسي

ملخص

يناقش هذا البحث العلاقات اليمنية السعودية من خلال الوقوف على أبرز محطاتها التاريخية التي تفاوتت بين التقارب والتباعد، ومن خلال التركيز على العلاقات بعد ثورة 11 فبراير 2011، التي تزامنت مع ثورات الربيع العربي في عدة بلدان عربية.

ويرى الباحث أن اليمن تمثّل العمق الإستراتيجي للخليج العربي، كما يمثّل الخليج العربي ولاسيّما السعودية عمقًا إستراتيجيًّا جيوسياسيًّا وديمغرافيًّا وتاريخيًّا لليمن، وأن عملية عاصفة الحزم كانت أدقّ تعبير على أهمية اليمن للخليج وأمنه واستقراره.

ويدعو الباحث إلى التوصل لصيغة عملية تؤدّي إلى التكامل بين اليمن والسعودية وبقية دول الخليج في الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية.

Yemen - Saudi Arabia Relations: The Past Paths and the Future Challenges

Nabeel Bukairi

ABSTRACT

This study aims to trace the path of the Yemeni-Saudi relations from the moment of foundation until currently focusing on the various phases and milestones in this relationship.

By implementing the historical method and analytical approach, the study attempts to identify the factors and influences that contributed in determining the pattern of this relationship from one phase to another.

The study suggests that Yemeni-Saudi relations were not mainly based on the principle of parity, good-neighborliness and common interests; but rather on self-interest which led to the keenness of each party to sabotage the other's stability and this has badly affected the stability in the whole region. The study, therefore, recommends avoiding such past policies and creating a new type of relations based on mutual respect and common interests.

رؤية تركية
2015 - 15
110 - 95

لعامل الجغرافيا تأثير كبير في صياغة علاقة الدول ببعضها، وقد أسهم هذا البعد بشكل كبير في صياغة طبيعة العلاقات اليمنية السعودية، وظلّت مشكلة الحدود ترمومتر هذه العلاقة على مدى عقود من الزمن، فمنذ تاريخ تأسيس العلاقات بين البلدين سنة 1934م بعد حرب طاحنة وحتى هذه اللحظة- والعلاقات اليمنية السعودية في صعود وهبوط دائم، تحتمها قدرية الجغرافيا، وصيرورة التاريخ، وبرغماتية السياسة وتناقضاتها.

إنّ اتفاقية الطائف بين اليمن والسعودية التي جاءت إثر حرب طاحنة أسّست بالتأكيد منذ البداية نوعًا من العلاقات المضطربة وغير واضحة المعالم، وقد أسهم هذا النوع في رسم مسار العلاقات المستقبلية، وظهر واضحًا في صورة العلاقة المتذبذبة بينهما، ويبقى الباب مفتوحًا أمام حالة من اللايقين السياسي تجاه شكل هذه العلاقة.

تُعَدّ اتفاقية الطائف بداية العلاقات اليمنية السعودية التي أعقبت حربًا ضروسًا بين ملك المملكة العربية السعودية عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود والإمام يحيى حميد الدين والأمير محمد بن علي الإدريسي مؤسس الدولة الإدريسية[1]، تلك الحرب التي آلت نتائجها كلّها لصالح المملكة العربية السعودية، واختفت إثرها دولة الأدارسة.

وكان من الطبيعي أيضًا أن ترسم نتيجة تلك الحرب التي حسمت لصالح عبد العزيز آل سعود ملامح تلك الاتفاقية، وطبيعة العلاقات المنبثقة عنها، وهي اتفاقية

سُلِّمت بموجبها الأرض اليمنية للمملكة العربية السعودية في عسير ونجران وجيزان مقابل إيجار تدفعه المملكة مدة عشرين عامًا، والعقد قابل للتجديد والنقاش.

المسار التاريخي للعلاقات اليمنية السعودية

طبيعة العلاقات اليمنية السعودية اتخذت عدة مسارات، حكمتها طبيعة النظام السياسي الحاكم في صنعاء في كل مرحلة تاريخية، وهو ما أضفى حالة من التذبذب صعودًا وهبوطًا على هذه العلاقات، إضافة إلى عوامل سياسية وتاريخية أخرى كان لها دور في الوضعية غير المستقرة بينهما.

ويمكننا أن نعرّج بشكل سريع على مراحل هذه العلاقة التاريخية على مدى أكثر من تسعة عقود؛ لننطلق بعدها إلى قراءة

التحولات الكبيرة التي حدثت في العلاقة اليمنية السعودية منذ سقوط صنعاء بيد جماعة الحوثي المدعومة إيرانيًّا في 21 سبتمبر 2014م، ثم نتطرق للسيناريوهات المستقبلية لهذه العلاقة التي سيتحدد في ضوئها لا مصير اليمن فقط؛ بل مصير المنطقة العربية كلها، وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي؛ وذلك لأهمية هذه العلاقة التي تشكل "عنصرًا مهمًّا من عناصر الأمن والاستقرار في منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي، وأي خلل فيها يؤثّر سلبيًّا في ذلك، والعلاقات بين البلدين منذ قيام المملكة السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية مرت بمراحل مختلفة من التوتر والاستقرار النسبي"[2].

وبعد عام واحد من توقيع اتفاقية "الطائف" المذكورة أرسل الإمام المتوكل على الله يحيى حميد الدين ثلاثة من حرسه الخاص إلى مكة المكرمة في موسم الحج لقتل ملك السعودية، وهو الذي جعل الملك السعودي يقول عبارته التاريخية المشهورة: "شركم وخيركم اليمن".

لكن الغريب بعد ذلك -ولعله ليس غريبًا في عالم السياسة- هو الموقف الذي اتخذته المملكة العربية السعودية ممثلة بملكها المؤسس عبد العزيز بن سعود بوقوفها بقوة إلى جانب الإمام أحمد يحيى حميد الدين في حربه لاستعادة سلطة أبيه الذي قامت ضدّه ثورة سنة 1948م الدستورية، واستمرت قرابة شهر، سقطت بعدها بثورة مضادة قادها الإمام أحمد بدعم سعودي كبير.

وقد تكرر هذا الموقف في السياسة السعودية تجاه اليمن مع اندلاع ثورة 26سبتمبر 1962م، والموقف السعودي هذا ينطلق من عدة اعتبارات موضوعية، في مقدمتها نمط نظام الحكم الملكي السائد فيها، الذي جعلها تقف مع نمط الحكم نفسِه ممثلًا في الإمامة الزيدية، رغم التناقض المذهبي بين الطرفين.

إن ثورة 26سبتمبر 1962م أقلقت النظام السعودي قلقًا شديدًا بسبب وقوع النظام الجديد في اليمن تحت تأثير كثير من العوامل الخارجية العربية والدولية، أهمها مساعدة الجيش المصري بقيادة محمد أنور السادات له لتثبيت نظام الجمهورية في اليمن، في ظل حملات الملكيين الشرسة ذات الدعم الكبير من النظام السعودي[3].

وقد شهدت اليمن فيما بعد قيام ثورة 26 سبتمبر التي كانت صراعًا أهليًّا مسلحًا داميًا استمر زُهاء خمس سنوات، بين طرفَي الصراع حينها: معسكر الجمهوريين وهم الضباط الأحرار وحلفاؤهم من شيوخ القبائل اليمنية ومثقفون وتجار يمنيون، ومعسكر الإماميين وهم أتباع النظام الإمامي السابق وحلفاؤهم الدوليون والإقليميون والمحليون.

لم يقف إلى جانب معسكر الجمهوريين سوى نظام الرئيس المصري جمال عبد الناصر، بينما وقفت دول المنطقة العربية والخليج مع نظام آل حميد الدين، وكانت حينها المملكة العربية السعودية وإيران في معسكر واحد، لاستعادة سلطة آل حميد الدين.

تحوّل الصراع بين معسكرَي الجمهوريين والملكيين في اليمن إلى ما يشبه حرب بالوكالة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية بقيادة جمال عبد الناصر، وسقط فيها عشرات الآلاف من اليمنيين والمصريين، وعاشت اليمن أجواء صراع طاحن، وأطلق على هذه الفترة اسم الحرب العربية الباردة.

ومع هذا، "إن الدور السعودي في مقاومة الثورة الجديدة لإجهاضها، وإفراغها من محتواها، وإيقاف التحولات الثورية- قد حقق الانتصار النهائي له في اتفاقية الخرطوم في أغسطس 1967م بين مصر والسعودية، هذه الاتفاقية التي قضت بالآتي:

1 - **سحب القوات المصرية من اليمن.**

2 - **إيقاف السعودية الدعم العسكري والمالي للملكيين؛ (إلا أنه لم يُنفَّذ).**

3- عودة الملكيين إلى الحكم بثلث المقاعد في مجلس الشعب والوزراء ومجلس الشورى، وهذا حدث فعلًا بعد (5 نوفمبر 1967م) إثر الإطاحة بالرئيس عبدالله السلال، وهو في رحلة إلى بغداد، بعد رفض المصريين استقباله في القاهرة"[4].

وهكذا عاد الملكيون الإماميون إلى الحكم، ولكن هذه المرة بدون العمامة الإمامية، وإنما بالكرافتة الجمهورية والبزّة العسكرية وتحت العلَم الجمهوري، فتسللوا إلى كل مرافق الدولة ومؤسساتها، وبدأوا بالتخطيط لمشروعهم الإمامي، ومن داخل أجهزة النظام الجمهوري ذاته، وبمقدرات الدولة اليمنية ذاتها، التي قضت على الإمامية الزيدية.

وهكذا بعد أن ضمنت المملكة العربية السعودية قدرتها على الإمساك بكل خيوط اللعبة السياسية في اليمن فيما بعد مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد في جدة وانبثقت عنه عودة الإماميين وبنسبة الثلث إلى مؤسسات الدولة الجديدة- كللت ذلك بتشكيل ما عرف باللجنة الخاصة التي تولت إدارة الشأن اليمني سياسيًّا من خلال صندوق هذه اللجنة الذي عمل بشكل كبير على إرباك جهود تأسيس الدولة لصالح مراكز القوى والنفوذ المرتبطة بالمملكة مباشرة، عن طريق شيكات ما سُميّ باللجنة الخاصة.

وبقدوم نظام الرئيس إبراهيم الحمدي بالانقلاب[5] الذي أطاح بنظام القاضي

بقدوم الرئيس علي عبد الله صالح إلى الرئاسة بدأت صفحة جديدة من العلاقات اليمنية السعودية، يبرز فيها الدور السعودي المؤثر والمهيمن على القرار السياسي في اليمن طوال عقد الثمانينيات على الأقل حتى قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو1990م، بين شطري اليمن: شماله وجنوبه

عبد الرحمن الإيرياني 1974م بدأت ملامح جديدة للعلاقات اليمنية السعودية، لكنها لم تدم طويلًا؛ بسبب التوجه الحاسم للرئيس الحمدي تجاه السلطة القبلية لمراكز القوى والنفوذ التي كانت تمثل إعاقة كبيرة أمام بسط الدولة نفوذها وسيادة قانونها، ولهذا تكتل عدد من تلك القوى القبلية بزعامة كل من الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ قبيلة حاشد، والشيخ سنان أبو لحوم زعيم قبيلة بكيل حينها، وبعض الضباط في الجيش المحسوبين على هذه القوى القبلية مع الدعم السعودي- الذي أدى إلى التخلص من الرئيس الحمدي بانقلاب دموي، صعد إثره الرئيس أحمد حسين الغشمي.

لم يدم نظام الرئيس الغشمي طويلًا، إذ لم يستمر أكثر من ثمانية أشهر-هذا بالنسبة للشطر الشمالي من اليمن، الذي كان يسمى بالجمهورية العربية اليمنية- فقد أطاحت به حركة انقلابية سريعة، وصعد للرئاسة رئيس مجلس الشورى القاضي عبد الكريم العرشي، الذي عُيّن رئيسًا لفترة انتقالية بهدف التحضير لانتخابات رئاسية من قبل مجلس الشورى حينها، وهنا صُعِّد بضابط صغير ومغمور إلى رئاسة الجمهورية، هو الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

وبقدوم الرئيس علي عبد الله صالح إلى الرئاسة بدأت صفحة جديدة من العلاقات اليمنية السعودية، يبرز فيها الدور السعودي المؤثر والمهيمن على القرار السياسي في اليمن طوال عقد الثمانينيات على الأقل حتى قيام الوحدة اليمنية[6] في 22 مايو1990م، بين شطري اليمن: شماله وجنوبه.

لكن هذه العلاقات اتخذت مسارات عدة، نظرًا لطول بقاء الرئيس صالح في السلطة، التي امتدت 33 سنة، لكن في كل الأحوال كانت طبيعة هذه العلاقة في أغلب الأحيان علاقة تبعية النظام اليمني للمملكة العربية السعودية، وهي الإستراتيجية التي اتّبعها كل حكّام المملكة، منذ الملك عبد العزيز وحتى الملك عبد الله بن عبد العزيز.

صعد الرئيس علي عبد الله صالح إلى السلطة بانتخاب مجلس الشعب له في 17يونيو 1978م، عقب سلسلة من التصفيات الدموية الكبيرة لكل من الرئيسين الحمدي والغشمي في الشمال والرئيس سالم ربيع علي في الجنوب، في ظروف وملابسات توحي بأن للرئيس صالح يدًا طويلة فيها.

ومن هنا، واجه الرئيس السابق علي صالح معارضة شديدة لحكمة منذ البداية، وبعد أشهر من رئاسته قاد مجموعةٌ من الضباط الناصريين انقلابًا عسكريًّا فاشلًا ضده، بقيادة القائد الناصري عيسى محمد سيف، ومجموعة من رفاقه الذين لقوا مصرعهم جميعًا بعد إخفاق هذا الانقلاب،

حصل الشمال على دعم المملكة العربية السعودية، وهو ما استفاد منه نظام الرئيس علي عبد الله صالح في تعزيز قبضته على الحكم، حيث وصل إلى الحكم وليس هناك أي ميزانية لإدارة السلطة، وهو ما تكفلت به المملكة العربية السعودية التي كانت تخاف من سقوط الشمال بيد الجنوب المدعوم من قبل الاتحاد السوفيتي

وكانوا يهدفون من خلاله الثأر للرئيس إبراهيم الحمدي الذي يَعدّه ناصريو اليمن أحد قياداتهم.

ولكن ملابسات مقتل الرئيس الحمدي باتت أكثر وضوحًا بالنظر للتوجه الواضح للرئيس الحمدي نحو بناء دولة مؤسسات حقيقية، بعيدة عن سلطة ونفوذ مراكز القوى القبلية التي تتمتع بعلاقات تبعية قوية للمملكة العربية السعودية التي رأت في توجه نظام الرئيس الحمدي خطرًا على مصالحها، وتهديدًا مباشرًا لها.

سعت المملكة مبكرًا لنسج خيوط علاقاتها، من خلال مراكز القوى القبلية والعسكرية داخل مؤسسات الدولة، ولم تكتفِ بهذا، بل وصل بها الأمر أن تكون طرفًا رئيسًا في تعيين أي رئيس لليمن في الشمال، لذا أتى صعود صالح بعد مقتل الحمدي تأكيد لهذا التوجه السعودي في اليمن، باعتبار الرئيس صالح صنيعة للأمير سلطان بن عبد العزيز مسؤول الملف اليمني، أو ما سُمّي باللجنة الخاصة التي كان الرئيس صالح أحد أهم رجالها[7].

علاقة المملكة بدولة جنوب اليمن

وأما الشطر الجنوبي من اليمن فقد بنى علاقته بالمملكة العربية السعودية على هامش علاقة المملكة بالمنظومة الاشتراكية، وكانت انعكاسًا طبيعيًا لعلاقة المملكة بالمعسكر السوفيتي، الذي كان يمتلك علاقة أكثر من جيدة مع جنوب اليمن، بل كان الجنوب تابعًا للاتحاد السوفيتي تبعية شبه تامة.

ولهذا سارت علاقة السعودية مع جنوب اليمن وفق هذا المحور ومن خلال تحولات النخبة السياسية الحاكمة في الجنوب التي سارت باليمن "على درب التماهي الشامل مع المشروع اليساري الدولي، من خلال التحولات التي ترافقت مع الجبهة القومية... تلك التي تسلّمت البلد بعد رحيل البريطانيين، وكانت في جوهرها فرعًا لحركة القوميين العرب، لكن تيارًا يساريًّا عاتيًا تبلور في دواخلها، حتى إن اليسار تمكّن من استبعاد خط القوميين العرب، لتبقى الجبهة القومية النموذج المؤسسي الأكثر فولكلورية لمشروع اليسار العربي آنئذٍ... ثم يتم التحول لاحقًا إلى الحزب الاشتراكي اليمني الذي قاد مسيرة الجنوب، وأصبح لاحقًا شريكًا في تحقيق الوحدة بين شمال وجنوب اليمن"[8].

وبالمقابل تبنى الرئيس السابق علي عبد الله صالح، توجهًا مقابلًا وهو التوجّه غربًا، ولكن من خلال البوابة السعودية، بتمتين علاقته بالغرب الأمريكي تحديدًا، ولهذا شهدت اليمن حربًا أهلية طاحنة (1979-1985م)، على أنها ضريبة طبيعية للتناقض الحاصل بين نظامي الشمال والجنوب، وتبعية

كل نظام لأحد قُطبَي المنظومة الدولية، حيث تبع الجنوب حلف وارسو، وتبع الشمال من خلال المملكة حلف شمال الأطلسي.

حصل الشمال على دعم المملكة العربية السعودية، وهو ما استفاد منه نظام الرئيس علي عبد الله صالح في تعزيز قبضته على الحكم، حيث وصل إلى الحكم وليس هناك أي ميزانية لإدارة السلطة، وهو ما تكفلت به المملكة العربية السعودية التي كانت تخاف من سقوط الشمال بيد الجنوب المدعوم من قبل الاتحاد السوفيتي.

ومع نهاية عقد الثمانينيات، كان العالم على موعد بانهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك إمبراطورية الشر السوفيتية، كما دأب على تسميتها الأمريكان، وكان أبرز ملامح سقوطها هزيمة السوفيت في أفغانستان، وصراع حلفائها في عدن، حيث انفجرت الأحداث بحرب طاحنة سميت بأحداث يناير 1986م التي أجبرت الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في الجنوب على الارتماء في حضن نظام صنعاء، وكان ذلك نقطة تحول في مسار علاقة جديدة مع المملكة، بدأت فصولها بإعلان الوحدة اليمنية، وتأييد نظام صنعاء دعمه للعراق في حربه ضد الولايات المتحدة الأمريكية عقب اجتياح الكويت، الذي تلا إعلان قيام الوحدة اليمنية في مايو 1990م.

علاقة المملكة بيمن ما بعد مايو 1990م

ترتكز السياسة السعودية تجاه اليمن على نقطتين أساسيتين بحسب جريجوري جونس، هما [10]:

– منع أي شكل من أشكال الوحدة اليمنية؛ لأنها قد تكون دافعًا لنقض المعاهدة التي تمت عام 1934. وقد أثرت السعودية في قرارات الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) بشأن الوحدة من سبعينيات القرن العشرين.

– تحاول السعودية منع أي قوة أجنبية من بناء قواعد تأثير لها في اليمن؛ لأن من شأن ذلك أن يؤثر في الأحداث في اليمن وفي شبه الجزيرة العربية، وتفضل أن تكون كل الأنظمة في شبه الجزيرة ملكية، وأن تكون علاقتها باليمن كعلاقتها بالإمارات الصغيرة على الخليج العربي .

وبالفعل فقد شكل هذا المنطلق في السياسة السعودية تجاه اليمن معلَمًا واضحًا في تعاطي المملكة مع جمهورية الوحدة الوليدة: الجمهورية اليمنية، بمعنى لم تكن السعودية تفضّل على الإطلاق ذهاب اليمنيين نحو الوحدة، وكانت ترى في ذلك تهديدًا مباشرًا لها، ومن ثَمّ أدرك نظام صنعاء حينها أهمية التحالف مع نظام الرئيس العراقي صدام حسين، الذي كان في أوج قوته وطموحاته السياسية بعد خروجه المنتصر من حرب السنوات الثماني مع إيران (1980–1988م).

لكن فرحة الوحدة لدى اليمنيين لم تدم طويلًا، فقد بدأت دورة جديدة من دورات الصراع الدائمة في اليمن، وهي صراع شركاء الوحدة: حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في الشمال وحلفائه، والحزب الاشتراكي اليمني الذي كان حاكمًا في الجنوب.

صراع طَرفَي الوحدة: الرئيس صالح، ونائبه علي سالم البيض فجّر حربًا أهلية طاحنة في اليمن، هي حرب صيف 1994م[11]، وقفت فيها المملكة العربية السعودية بقوة هذه المرة مع يساريي الحزب الاشتراكي الذين انسحبوا سريعًا إلى جنوب اليمن، وأعلنوا عن فك ارتباط جنوب اليمن عن شماله في 21مايو 1994م، لكن سير المعارك كانت في صالح القوات الشمالية، التي استطاعت إسقاط عدن معقل الحزب الاشتراكي اليمني، وبعدها كل الجنوب.

ساءت إثرها العلاقات اليمنية السعودية، وبلغت درجة كبيرة من التوتر على الحدود، وكان من غير الطبيعي أن تُصاحِب هذا التوتر مناقشة اتفاقية الطائف 1934م في ذكراها الثالثة، التي تأجلت أكثر من مرحلة في عامَي 1954 و1974م.

لم يكن حينها أمام الرئيس صالح –الذي كان يخشى التورط في صراع مع المملكة العربية السعودية وهو غير قادر على مواجهتها، ولا مهيأله؛ لأسباب داخلية وإقليمية ودولية– إلا الارتماء الكلّي مرة أخرى في حضن المملكة؛ لذا وقع معها اتفاقية المبادئ الأولية، المعروفة بمذكرة التفاهم اليمني السعودية، التي وُقِّع عليها في 26/ 2/ 1995م[12].

وتسارعت عملية المفاوضات بين الجانبين في وتيرة أفادت أن ثمّة توجهًا تامًّا لتخطي اتفاقية الطائف من قبل الجانب اليمني الذي قبل مناقشة الاتفاقية بعيدًا عن تفاصيلها التاريخية والقانونية، ونتج عنها التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود المشتركة

المتغير الجديد في مسار الأحداث تمثل بوجود جماعة الحوثي التي بدأت تتكشف حقيقة موالاتها لإيران، وأنها تستمد منها كل إمكانياتها، وكان هذا شيئًا مفاجئًا ومربكًا لا للحكومة اليمنية فقط بل لحكومة المملكة العربية السعودية

في 12/ 6/ 2000م، التي كانت قِمة جدّة في 26/ 6/ 2002م بمثابة قمة التصديق النهائي على ترسيم الحدود اليمنية السعودية.

وبالتوقيع على اتفاقية جدة، يكون قد أُسدِل الستار على اتفاقية الطائف، وعلى تاريخ طويل من الصراع غير المعلن بين الطرفين، ذلك الصراع الذي كانت المملكة دائمًا هي المتحكمة به والمسيطرة عليه؛ بحكم استقرارها السياسي والاقتصادي، ما عدا فعالية أدواتها وأذرعها المحلية في الداخل اليمني التي كان في مقدمتها دعمها المالي الكبير لشبكة واسعة من المشايخ والضباط والقادة السياسيين، سوى دعمها بعض مؤسسات الدولة التي كانت توقفه كلما لاح لها في الأفق بوادر توجه يمني نحو إيجاد دولة يمنية حقيقية.

متغير جديد في مسار العلاقة اليمنية السعودية

بعد التوقيع النهائي على اتفاقية جدة لإنهاء أزمة الحدود اليمنية السعودية برز متغير جديد أكثر خطورة فيما يتعلق بمسار العلاقات اليمنية السعودية التي لم يتسنَّ للطرفين أخذ فترة من الراحة بعد توقيع اتفاقية جدة في 2002م، إذ شَبّت حرب طاحنة بين جماعة الحوثي والحكومة اليمنية في منطقة صعدة المتاخمة للحدود اليمنية السعودية.

المتغير الجديد في مسار الأحداث تمثل بوجود جماعة الحوثي التي بدأت تتكشف حقيقة موالاتها لإيران، وأنها تستمد منها كل إمكانياتها، وكان هذا شيئًا مفاجئًا ومربكًا لا للحكومة اليمنية فقط بل لحكومة المملكة العربية السعودية، التي تمتلك سجلًا حافلًا بالصراع المحتدم غير المعلن مع جمهورية إيران الإسلامية التي تقدم نفسها راعية رسمية للمذهب الشيعي الذي يُعدّ من أهم الأوراق المقلقة لحكومات دول الخليج العربي.

خاضت الحكومة اليمنية ستّ جولات من الصراع في الفترة ما بين 2004م و2009م مع جماعة الحوثي في عهد الرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي كان يتخذ من جماعة الحوثي فزّاعة لتهديد الخليجيين ولاسيّما المملكة العربية السعودية، وأداة أيضًا لضرب خصومه في الداخل.

وفي إحدى جولات تلك الحروب، وهي الجولة السادسة في نهاية 2009م دخلت المملكة العربية السعودية الحرب مع هذه الجماعة مباشرة، لكن سرعان ما توقفت الحرب بشكل مفاجئ ككل الجولات السابقة التي كانت تتوقف قُبيل حسم كل نهاية من قبل الرئيس السابق علي عبد الله صالح[13].

لـم تكن اليمن بدعًا في البلـدان العربية، إذ انطلقت ثورتهـا تأثّرًا بهبـوب رياح الربيـع العربي الذي هبت أولى رياحه العاتية من تونس، تبعتها القاهرة فاليمن فليبيا فسوريا. وقد فاجأت هذه الاحتجاجات العالم

وزاد مـن حـدة الموقـف السـعودي مـن جماعـة الحوثـي- تحّولهـا إلى مجـرد ورقـة بيد إيران ضمن مشروعها التدميري والتوسـعي في المنطقـة العربية، هذا المـشروع الذي يتخذ مـن ورقة الأقليات الشـيعية الـذراع الرئيس له.

العلاقات اليمنية والسعودية في ظل ثورة 11 فبراير 2011م

شـهدت اليمـن -كغيرهـا من بلـدان ما عرف بالربيع العربي- مع مطلع عام 2011م موجـة احتجاجـات شـعبية عارمـة، عمّـت معظـم محافظـات اليمـن، وتركـزت بدرجة رئيسـة في المحافظات ذات الكثافة السـكانية الكبـيرة، كتعـز التـي انطلقـت منهـا شرارة الاحتجاجـات، فأمانـة العاصمـة، ومحافظة إب، ومحافظة الحديدة، وعدن.

لم تكـن اليمـن بدعًـا في البلـدان العربية، إذ انطلقـت ثورتهـا تأثّرًا بهبـوب رياح الربيع العـربي الـذي هبـت أولى رياحـه العاتيـة مـن تونـس، تبعتهـا القاهـرة فاليمـن فليبيـا فسـوريا. فاجأت هـذه الاحتجاجات العالم، فارتبـك أمامهـا صنـاع القـرار الغربيـون كثيرًا، فيـما بادرت حكومـات الخليج العربي منـذ اللحظـات الأولى لهـا إلى الصمـت، ثمّ المجاهـرة بالعداء الشـديد لها حينـما تبين أنها ثورات شعبية للمطالبة بالحرية والكرامة.

هـذا الموقـف المتصـادم والمبالـغ فيـه من إمـارات وممالـك الخليج العربي تجـاه ثورات الربيـع العربي لم يكن مبررًا على الإطلاق، ولم يُبْنَ على قرار إسـتراتيجي سـياسي دقيق، بل كان ردة فعل آنية هوجاء، لم يُحسـب حسـاب تداعياته، فارتد عليها كوارثَ سياسية وأمنية كبـيرة، لم تسـتطع هـذه الحكومـات أن تضع حلولًا عاجلة ومناسبة لها حتى اللحظة.

وقـد تجـّلى هـذا بشـكل كبـير في موقـف دول الخليـج العربي عمومًـا والمملكة العربية السـعودية خصوصًا تجـاه الثـورة اليمنية، إذ بادرت هذه الدول في الشهر الثالث من الثورة إلى مشروع عُـرِف بالمبادرة الخليجية[14] لحل الأزمة اليمنية، تلك المبادرة التي صيغت أوّل فصولها في صنعاء، إثر مجزرة جمعة الكرامة في 18مارس 2011م.

حـاول الخليجيون من خلال هذه المبادرة احتـواء الثـورة اليمنيـة بإعـادة إنتـاج النظام المتسـاقط من جديد، مـن خلال الحديث عن حصانـة للرئيـس صالح، وتشـكيل حكومة مناصفـة بين المعارضة وحزب صالح، ماعدا إعـادة هيكلة الجيـش الذي قصد بهـا تصفية الجيـش الـذي أيّـد الثورة الشـبابية السـلمية وانضـمّ إليها، وتتويج كل ذلـك بالدعوة إلى مؤتمر حوار وطني[15] يضم كل الأطراف.

وبالفعـل مضـت المبـادرة الخليجيـة في طريقها بعـد خامس تعديل طرأ عليها، وبعد رفـض الرئيس صالـح التوقيع عليهـا للمرة الثالثـة... لكنـه قبِـل في اللحظـات الأخيرة

التوقيع، وبموجب ذلك التوقيع أصبح نائبُه عبد ربه منصور هادي رئيسًا للجمهورية اليمنية، وأصبح رئيس المجلس الوطني للمعارضة محمد سالم باسندوة رئيسًا لحكومة الوحدة الوطنية، وكان الهدف من ذلك هو الحفاظ على بقاء نظام صالح بكل منظوماته الفاسدة.

ومن هذا المنطلق جاءت المبادرة الخليجية، التي تحمّس لها الغرب كثيرًا، وشكل لها مبعوثًا خاصًّا تحت مظلة الأمم المتحدة، هو المبعوث المغربي الأصل جمال بن عمر الذي لعب دورًا مشبوهًا وواضحًا ضد الثورة الشبابية السلمية في اليمن، طوال فترة وجوده في المشهد اليمني، والذي غادره مكرهًا بعد سلسلة فضائحه التي كشفت وقوفه مع ميليشيات الحوثي حتى في أروقة الأمم المتحدة.

كل هذه المقدمات لم يكن سوى إرهاصات لما بعدها، تداخل فيها الكثير من العوامل التي اجتمعت كلها في صالح الانقلاب على الثورة اليمنية السلمية، التي كانت هي أيضًا ضمن سياقات الثورات التي لم يسمح العالمُ كله لها بالنجاح، ولكن كان يتستر هذا العالم وراء أموال الخليج وشيوخه ممالكه وإماراته حتى لا تنكشف خدعة الدعم الغربي المزعوم للديمقراطية التي يحرّمها الغرب على من هو خارج ترابه الوطني.

وهكذا تبين بعد إسقاط الرئيس السابق صالح العاصمة صنعاء بجعلها تحت رداء جماعة الحوثي وشعاراتها- أن المشروع الإيراني بدأ يتمدد، ويجاهر بنجاحه الكبير في إسقاط رابع عاصمة عربية، بعد بغداد ودمشق وبيروت[16].

وهكذا بدأت تتضح خيوط اللعبة، وينكشف المخطط الكبير لأطراف دولية وإقليمية أمام المملكة العربية السعودية التي شاءت الأقدار أن يتزامن هذه الانكشاف مع سياقات أخرى، كان في مقدمتها -بل هي نقطة الارتكاز في التحول الكبير لسياسات السعودية في اليمن، إن لم تكن في المنطقة العربية كلها- موت الملك عبد الله بن عبد العزيز، وصعود الملك سلمان بن عبد العزيز ملكًا، في لحظة فارقة لا في تاريخ المملكة فحسب بل في تاريخ المنطقةالعربيةكلها.

عاصفة الحزم وعلاقات سعودية يمنية جديدة

بعد سقوط العاصمة صنعاء في 21سبتمبر 2014م بيد الانقلاب الذي نفذه كل من مليشيات الحوثي وتشكيلات كبيرة من الجيش الموالي للرئيس "المخلوع" علي عبد الله صالح- بدأ الكثير من الخيوط تتكشف لدى الإدارة السعودية التي كانت قبل هذا الحدث وقبل موت الملك عبد الله بن عبد العزيز صدى مكررًا لسياسات الإمارات العربية المتحدة التي استطاعت من خلال خالد التويجري مدير مكتب الملك أن تلحق السياسات السعودية بسياساتها، فورطت المملكة في دعم الانقلاب في مصر، والفوضى في ليبيا وسوريا، وبعد ذلك في اليمن.

وبموت الملك عبد الله بن عبد العزيز، وصعود الملك سلمان، تغيرت أشياء كثيرة فيما يتعلق بنظرة المملكة وسياساتها، ليس تجاه اليمن فقط بل ربما تجاه المنطقة كلها، إلى درجة جعلت الكاتب البريطاني الشهير ديفيد هريت يقول إن ما جرى بعد موت الملك عبد الله كان بمثابة انقلاب في قصر الملك السعودي[17].

كثير من المعطيات السياسية تغيرت في خارطة أولويات المملكة العربية السعودية، التي كانت صدى للسياسات الإماراتية، وبخاصة فيما يتعلق بموقف الإمارات العربية المتحدة من حركة الإخوان المسلمين التي تصنفها الإمارات تنظيمًا إرهابيًّا، وسارت على هذا المنوال أيضًا المملكة العربية السعودية[18].

وكان لهذا القرار انعكاس سيّء على نظر المملكة إلى الوضع في اليمن من زاوية الرأي الإماراتي، الذي كان يسعى بكل قوة إلى ضرب ثورات الربيع العربي، ومنها ثورة اليمن، بذريعة أنها ثورة إخوانية، والإخوان تنظيم إرهابي بحسب التنصيف الإماراتي له.

ومن هذه الزاوية غُضّ الطرف عن جماعة الحوثي، بل دُعِمت وسُلِّحت عن طريق علاقة الإمارات العربية المتحدة بنجل الرئيس السابق أحمد علي عبد الله صالح، قائد الحرس الجمهوري، الذي

عُيِّن سفيرًا لليمن في دولة الإمارات العربيةالمتحدة.

وقد أسهم هذا الموقف السعودي المتناغم مع الموقف الإماراتي مما أطلقوا عليه الإسلام السياسي -وهم يقصدون هنا الإخوان المسلمون- بشكل كبير في تعضيد التحالف بين هاتين الدولتين وجماعة الحوثي الذراع الإيراني المسلح في اليمن، في طريقة مكشوفة هدفتا منه إلى ضرب قوى الإسلاميين في اليمن، ممثلة في التجمع اليمني للإصلاح الذي يحسب على الإخوان المسلمين.

بيد أن مثل هذا التحالف لم يكن يخفى مدى خطورته على أحد فيما يتعلق بالأمن القومي والإقليمي للمنطقة العربية كلها، حينما تُستهدَف جماعة تمثل حاجز الصدّ الأوّل والأقوى في وجه مليشيات إيران وأذرعها في المنطقة العربية، ممثلًا بتيار الإخوان المسلمين.

وبهذه اللعبة تمكن الإيرانيون من تحقيق عدة أهداف، باللعب على وتر فوبيا الإخوان المسلمين فيما بعد الربيع العربي، فلم تسقط حينها صنعاء فحسب، بل الخليج كله، باعتبار صنعاء البوابة الجنوبية للأمن الخليجي والعربي، وهذا ما أدركته المملكة العربية السعودية في الوقت الضائع تمامًا بعد رحيل الملك عبد الله، فسعت لاستدراك ما يمكن استدراكه من خلال ما أعلنت عنه بعاصفة الحزم[19].

ومثّلت هذه العاصفة نقطة البداية لعلاقات يمنية سعودية جديدة ترتكز على ما يشبه المصير المشترك لطبيعة التحدي الوجودي، والمتمثل بالمشروع الإيراني الذي بات خطرًا حقيقيًّا ماثلًا يتهدد الجميع، ولاسيّما أن هذا المشروع استمر في تقدمه في المنطقة من دون ردع وصد.

ولهذا اندفعت المملكة العربية السعودية بكل قوتها لصد هذا الخطر القادم من اليمن، في مؤشر جديد على تحول كبير في سياسة المملكة تجاه اليمن وربما المنطقة، رغم أن البعض يقلل من هذا التحول، لكنه يبقى مؤشرًا كبيرًا على تغير ما -قد يكون جزئيًّا- في السياسة الخارجية السعودية.

وقد تباينت تحليلات الخبراء والباحثين السياسية بشأن مغزى إعلان المملكة العربية السعودية عن عملية "عاصفة الحزم"- في اتجاهين، الأول عدّ قرار العملية بمثابة أحد تجليات التغييرات التي لحقت بالسياسة الخارجية السعودية في عهد الملك الجديد سليمان بن عبدالعزيز التي تبنت أسلوب الضربة الاستباقية في مواجهة المخاطر الحدودية، وتصاعد الاعتماد على القوة (الخشنة) العسكرية[20].

أما الاتجاه الثاني فقد أكد أن السياسة الخارجية السعودية لم تشهد سوى تغيرات في أدوات مواجهة المخاطر الخارجية وكثافتها من دون تغيرات جذرية في الثوابت والتوجهات[21].

ورغم هذه التفسيرات نرى أن هذا التحول السعودي جوهري ومركزي،

يستوجب إعادة صياغة السعودية رؤيتها الكلية حول اليمن والمنطقة عمومًا، وتغيير نظرتها التي كانت تنظر إلى اليمن من خلالها، على أنها خطر دائم يجب أن يُتَّقى شرها، ومن ثَمّ فإنّ أنسب حل لهذا الخطر هو تجنّب الدعم الحقيقي له، والعمل على عرقلة مسيرة التنمية والاستقرار السياسي فيه، كل ذلك، من خلال مراكز القوى والنفوذ داخل النظام اليمني التي عرقلت بناء دولة قوية مستقرة مع أنه يُعدّ الضامنة الوحيدة لعدم انزلاق اليمن إلى هذا المستنقع والفوضى التي وصلت إليهما، وسيجرمعهنحوهماالمنطقةكلها.

وفي اعتقادي أن مسألة وجود دولة يمنية حقيقية وقوية قادرة على إدارة شؤون اليمنيين وتحقيق أمنهم واستقرارهم هي الضمان الوحيد لأمن واستقرار المنطقة الخليجية كلها، باعتبار اليمن العمق الإستراتيجي المتبادل لدول الخليج والعكس، فلا يمكن أن تستقر دول الخليج، وتنعم بالأمن والسلام، واليمن يعيش أوضاعًا سيئة وغير مستقرة كهذه.

الخلاصة:

يمثّل اليمن العمق الإستراتيجي للخليج العربي، كما يمثل الخليج العربي والمملكة تحديدًا عمقًا استراتيجيًّا لليمن جيوسياسيًّا وديموغرافيًّا وتاريخيًّا. وإن عاصفة الحزم كانت التعبير الأدق لإدراك الخليج أهمية اليمن لدول الخليج وأمنها واستقرارها.

ومن هذا المنطق صار من المهمّ والضروري إدراك أن بقاء اليمن خارج إطار المنظومة الاقتصادية والأمنية للخليج العربي- يمثل خطرًا حقيقيًّا يتهدد هذه الممالك والدول وسيظل كذلك، وأن لا حل لهذه المعادلة المختلة إلا بضم اليمن إلى منظومة مجلس التعاون الخليجي بعد تحريره وإعادة شرعيته السياسية.

ما يجب أن يؤخذ في الحسبان أيضًا أنه من المهمّ الحفاظ على التنوع المذهبي والسياسي والثقافي والقبلي الذي تزخر به اليمن، بحيث لا يطغى فريق على آخر، فتختل المعادلة السياسية اليمنية التي ترتكز في أساسها على حماية هذا التنوع الذي لن تتحقق له الحماية إلا بوجود دولة يمنية حقيقية، شريكة في التنمية والاستقرار في المنطقة، واعتقد أن أي خلل يعتري الخارطة السياسية في اليمن أو محاولة اللعب بها سيقود المنطقة إلى مربعات عدم الاستقرار والفوضى.

إن اليمن يمتلك موقعًا وتاريخًا وثقلًا سكانيًّا كبيرًا، تفتقر إليه دول مجلس التعاون الخليجي، فهو يمثل تكاملًا ديموغرافيًّا وجغرافيًّا وبيئيًّا وجيوسياسيًّا مع دول الخليج ذات الوفرة المالية الكبيرة والقلة السكانية التي بتكاملها مع اليمن قد تعيد صياغة معادلات المنطقة المختلفة لصالح المنطقة والعالم العربي كله.

الهوامش والمراجع:

1 - الأدارسة: هم سلالة تنتسب إلى الإمارة الإدريسية في عسير وجازان، كانت لهم دولة قصيرة الأجل استندت إلى المنطقة الجغرافية لجازان، التي تقع حاليًّا جنوب غرب المملكة العربية السعودية. تأسست الإمارة بواسطة محمد بن علي الإدريسي في تمرد ضد الإمبراطورية العثمانية، بدعم من بريطانيا في أثناء الحرب العالمية الأولى، وازدهرت حتى وفاة الإدريسي في عام 1920.
في 1924 زحف الجيش اليمني لحرب الأدارسة، وهزم الأدارسة واستولى اليمنيون على ميناء الحديدة، وعَيَّن الإمام ولاته عليها، وتقدم الجيش صوب الشمال، وحاصر مدينتي صبيا وجازان، وأخفقت المفاوضات مع الإمام وهو ما حمل الإدريسي على توقيع معاهدة حماية مع الملك عبد العزيز آل سعود، وكان ذلك في عام 1345هـ 1925م. في عام 1933 التحق الإدريسيون بإمام اليمن خوفًا من سيطرة آل سعود على منطقتهم. أدت الأحداث تدريجيًّا إلى قيام الحرب السعودية اليمنية عام 1934، وكانت حربًا بين الأدارسة في عسير وجازان والحديدة التابعة للإمارة الإدريسية حينها وبين ابن سعود، ولم تشتبك قوات الإمام اليمني مع قوات ابن سعود إلا في نجران، واستعاد ابن سعود نجران وانسحب من صبيا بعد أن سقطت بيد الأدارسة، ووُقِّعت معاهدة الطائف في 1934[1] وتضمّنت المعاهدة أن تُضم عسير إلى السعودية عقب وفاة الأمير الإدريسي... بتصرف من موسوعة ويكيبيديا الحرة على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%B1%D8%B9%D8%B3%D9%8A

2 - صادق علي محمد، العلاقات اليمنية السعودية، موقع الاشتراكي نت على هذا الرابط: http://aleshteraky.com/archive/articles.php?id=1507

3 - صادق علي محمد، العلاقات اليمنية السعودية، نفس المرجع السابق.

4 - صادق علي محمد، العلاقات اليمنية السعودية، المراجع السابق.

5 - الرئيس إبراهيم محمد الحمدي، من أهم رؤساء اليمن على الإطلاق، رغم فترة رئاسته القصيرة بين عامي 1974و1977 إلا أنه حقق نجاحًا تنمويًّا واقتصاديًّا كبيرًا، يشهد له بذلك الكثير من اليمنيين على كل المستويات، إذ شهدت فترة أول حضور حقيقي لسلطة الدولة وقانونها بشكل واضح وكبير في كثير من مجالات الدولة وحقولها الخدمية والتعليمية والطبية والقانونية والتشريعية.

6 - الوحدة اليمنية هي المرحلة الأخيرة لسلسلة حروب وحوارات طويلة خاضها اليمنيون بين دولتي الشمال: الجمهورية العربية اليمنية، والجنوب: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي كانت مدعومة من الاتحاد السوفيتي، وقد قامت حروب طاحنة وخاطفة بين الشمال والجنوب كانت تنتهي باتفاقيات، كاتفاقية الكويت في عام 1979م، وقبلها اتفاقية الكويت عام 1972م، حتى إعلان الوحدة اليمنية في 22 مايو1990م، التي تمت بطريقة مفاجئة للجميع.

7 - أصبح معروفًا لدى الكثير من النخبة اليمنية أن الرئيس "المخلوع" صالح الذي بدأ ضابطًا صغيرًا في مدينة تعز، وقائدًا لقطاعها عام 1977م وقطاع باب المندب على البحر الأحمر في أثناء رئاسة الحمدي- كان حينها على علاقة مباشرة بالأمير سلطان بن عبد العزيز الممسك بالملف اليمني حينها من خلال اللجنة الخاصة، وهو أي الأمير سلطان من دفع بالضابط المغمور علي عبد الله صالح ليكون مرشحًا وحيدًا لمجلس الشعب، ليكون رئيسًا للجمهورية بعد اغتيال الرئيس أحمد الغشمي، لذا يُعتقَد على نطاق واسع في الأوساط السياسية اليمنية والخارجية المهتمة باليمن أن صالحًا كان رجل السعودية الأول على مدى فترات حكمة الممتد لثلاثة عقود.

8 - د. عمر عبد العزيز "روسيا والعرب... العلاقات مع اليمن أنموذجًا" على الرابط الآتي: http://thenewkhalij.com/ar/node/15694

9 - الحرب الأهلية أو حرب المناطق الوسطى كما تعرف في اليمن هي الحرب التي دارت رحاها على أكثر من جبهة خلال الفترة الواقعة بين 1979 وعام 1985م، وكان طرفاها: الجبهة الوطنية المدعومة من قبل نظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في عدن، والقوات النظامية في الشمال التي كانت مسنودة بقوة من قبل ما عرف بالجبهة الإسلامية، التي كان يتشكل معظمها من الإخوان المسلمين، وخاضت حربًا طاحنة انتهت بما

يشبه الهزيمة للجبهة الوطنية "اليسارية" المدعومة من نظام عدن، ومحاولة ضم قادتها إلى ما يشبه المصالحة مع هذا التيار اليساري في شمال اليمن بعد أن تخلى عنها نظام عدن، الذي كان يعاني أزمة سياسية واقتصادية خانقة، انتهت هي الأخرى بحرب طاحنة بين فصيلي الحزب الاشتراكي اليمني، وهما فصيل الزمرة والطغمة.

10 – F. Gregory Gause Saudi-Yemeni Relations: Domestic Structures and Foreign Influence p.4

11 – حرب صيف 1994م كانت بمثابة المرحلة الأخيرة لأزمة يمنية عاصفة استمرت ثلاثة أعوام، منذ إعلان الوحدة في مايو1990م وحتى مايو1994م، أطلق عليها جناح الرئيس علي عبد الله صالح اسم حرب الردة والانفصال، فيما أطلق عليها جناح نائبه علي سالم البيض اسم حرب تحرير اليمن، لكن سرعان ما أعلن البيض انفصال جنوب اليمن عن شماله بعد سقوط عدن وفرار البيض إلى حضرموت.

12–وكانت حرب صيف 94 حربًا خاطفة لم تدم أكثر من شهرين، تحالف فيها الرئيس صالح مع الإسلاميين بمختلف توجهاتهم، فيما تكتل كل دول الخليج العربي باستثناء قطر مع الانفصال، فقدمت المملكة العربية السعودية كل الدعم العسكري للانفصاليين الجنوبيين الذين خسروا المعركة وانهزموا هزيمة ساحقة.

13 – في كل الجولات كانت تلك الحروب تقترب من حسم المعركة وهزيمة المتمردين ولكن كما في الجولة الأولى والخامسة والسادسة كان يتصل الرئيس صالح بقيادات المعركة ويأمرهم بإنهاء القتال وفك الحصار عن المتمردين. رغم كل الخسائر والضحايا في صفوف الجيش والمدنيين.

14 – المبادرة الخليجية هي مشروع اتفاقية سياسية أعلنتها دول الخليج في 3 أبريل 2011 لتهدئة ثورة الشباب اليمنية، عن طريق ترتيب نظام نقل السلطة في البلاد. والتي انتهت جهودها بانتخابات رئاسية جديدة في فبراير 2012.

15 – الحوار الوطني: هو حوار سياسي دعت إليه المبادرة الخليجية، كان الهدف منه أيضًا إعادة إنتاج النظام من خلال ضم كل الأطـراف، حتى تلك التي كانت تمثل عقبة أمام وجود الدولة، ومتمردة على النظام والقانون، كجماعة الحوثي، وهوما مكنها بعد ذلك من تسخيره في معركتها لإسقاط الدولة بالتحالف مع نظام صالح، بانقلاب عسكري مسلح اجتاح العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر أيلول 2014م.

16 – المصدر السابق

17 – المصدر السابق

18 – أصدرت وزارة الداخلية السعودية قرارًا باعتبار عدد من الجماعات الدينية،كالقاعدةوداعش وحزب الله اللبناني وجماعة الحوثي وكذلك جماعة الإخوان المسلمين جماعات إرهابية يُعاقَب كل من ينتمي إليها ويجرم/ http://alhayat.com/Articles/961065/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86--%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%88%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A

19 – هي عملية عسكرية سعودية، [34] بمشاركة تحالف دولي مكون من عشر دول ضد جماعة "أنصار الله"، وهم الحوثيون و"القوات الموالية لهم ولعلي عبد الله صالح. " بدأت في الساعة الثانية صباحًا بتوقيت السعودية من يوم الخميس 5 جمادى الثانية1436 هـ 26 مارس 2015[35]، حيث قامت القوات الجوية الملكية السعودية بقصف جوي كثيف على المواقع التابعة لمسلحي جماعة الجوثي "أنصار الله" والقوات التابعة لصالح في اليمن.

ويكيبيديا بتصرف على الرابط الآتـي: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D9%85

20 – عاصفة الحزم والسياسة الخارجية السعودية، د. معمر فيصل خولي، مركز روابط للدراسات على الرابط الآتي: http://rawabetcenter.com/archives/6944

21 – المرجع السابق.